



مقياس النوع الاجتماعي

لرئيس الحكومة

السيد

همشام المشيشي

مقارنة النوع الاجتماعي

يهدف إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات العامة بالأساس إلى محاربة التمييز على أساس الأدوار الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع في جميع مجالات الحياة اليومية.

رغم انخراطها في مسار يهدف لتحقيق المساواة بين النساء و الرجال و مختلف فئات المجتمع كما نص على ذلك دستور 27 جانفي 2014، بقيت الدولة التونسية تواجه صعوبات في الإيفاء بتعهداتها في هذا المجال. حيث ينص :



الفصل 21 من الدستور على أن : "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية، والعامّة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".

الفصل 46 من الدستور على أن : "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة".

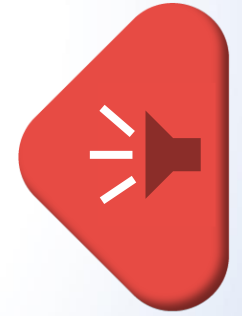
الفصل 24 من الدستور على أن : تحمي الدولة **الأشخاص ذوي الإعاقة** من كل تمييز. لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك"

الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية : [...] ويعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين **النساء والرجال** وبصفة عامة بين **كافة فئات المجتمع** دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس."



إلا أن التباين بين النص والواقع يظل شاسعا باعتبار أن مقارنة النوع الاجتماعي في مفهومها الواسع كما أشرنا إليه لا تزال غير مدرجة كما ينبغي أن تكون في السياسات العامة.

و بناء على ذلك و في اطار مواصلة سعي "أصوات نساء" إلى تدعيم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات العامة قمنا بإطلاق مبادرة "مقياس النوع الاجتماعي" الذي سيمكننا من متابعة مختلف المجهودات أو ربما الإخلالات للفاعلين/الفاعلات في مواقع القرار.



المحاور المعتمدة ضمن مقياس النوع الاجتماعي

التسميات ضمن
الحكومة

أنشطة رئيس
الحكومة المتعلقة
بالنوع الاجتماعي

المبادرات التشريعية و
العمل القانوني لرئاسة
الحكومة

السياسة الاتصالية
لرئيس الحكومة

أنشطة رئيس الحكومة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي

في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2020 و ماي 2021 :

- لقاء مع وزيرة المرأة و رئيسة الإتحاد الوطني للمرأة
- الاحتفال باليوم العالمي للمرأة
- الإشراف على إحياء اليوم العالمي لحقوق الطفل
- افتتاح مدرسة الحبيب بورقيبة للفرصة الثانية
- لقاء مع ممثلي الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز جهود المجتمع ضد العنف ضد المرأة وتشجيع رائدات الأعمال

المصادقة على الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة العنف ضد المرأة

المصادقة على البرنامج الوطني الجديد لتعزيز ريادة الأعمال النسائية .

لقاء مع وزيرة المرأة و
رئيسة الإتحاد الوطني
للمرأة : 8 ديسمبر 2020

ترديد شعارات: مواطنة كاملة، مساواة،
مناهضة العنف

0 قرارات

كل هاته القرارات جديرة بالتقدير وتستحق التحية. ومع ذلك، يمكن القول بأنها ظلت الى حد الان حبرا على ورق، خاصة مع عدم وجود رد من رئاسة الحكومة ووزارة شؤون المرأة على طلباتنا للوصول إلى المعلومات بشأن مضمون هذه الالتزامات و معدل التقدم في تطبيقهم.

اصوات نساء
ASWAT NISSA

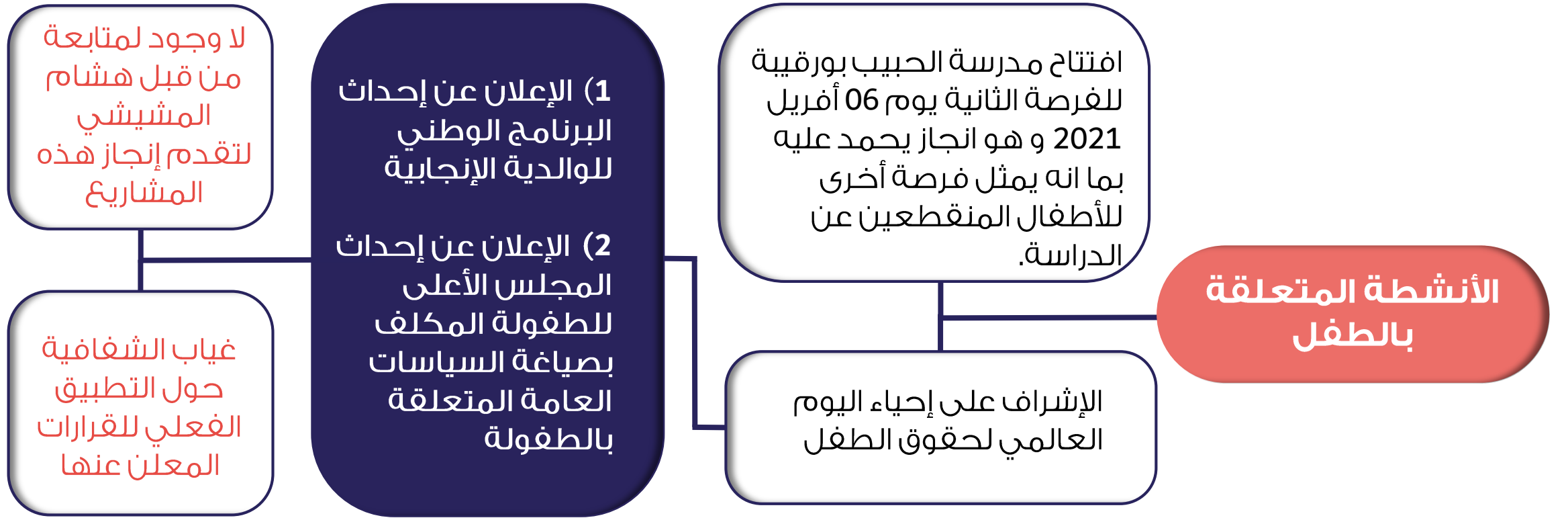
يعطي تعداد هاته القرارات الانطباع بأن الدولة التونسية ، من خلال سلطتها التنفيذية ومؤسساتها ، تدمج أخيراً مقاربة النوع الاجتماعي في اعتباراتها وسياساتها العامة ، ومع ذلك يظل هذا الاندماج عرضياً ، فحتى اسناد الأوسمة و التكريمات لا يحترم مقاربة النوع الاجتماعي, و مثال ذلك جد في **اليوم الوطني للصناعات التقليدية** حيث قام رئيس الحكومة باسناد الجائزة الوطنية للنفوس بالصناعات التقليدية الى حرفيين رجال **و الحال أن نسبة الحرفيات المسجلات بسجل الديوان الوطني للصناعات التقليدية سنة 2016 يقدر ب 83.4 بالمائة.**

و بالإضافة الى ذلك, فانه يجدر التذكير بأن رئاسة الحكومة لم تتكبد حتى عناء اصدار بيان بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية في 15 أكتوبر 2020 و اکتفت وزارة المرأة بإصدار بيان مقتضب في الغرض ترجم تخلي الوزارة عن دورها الأولي والأساسي في تطبيق الامر الحكومي عدد 724 لسنة 2020 والمتعلق بضبط شروط تعاطي نشاط نقل العملة والعاملات الفلاحين والفلاحيات وشروط الانتفاع بهذه الخدمة و غياب الإرادة لدى الفاعلين السياسيين لتحمل المسؤولية و تطبيق القانون.



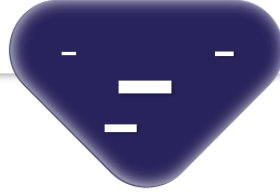


كما أن اللقاء الذي جمع رئيس الحكومة
برئيس الاتحاد التونسي للفلاحة و
الصيد البحري يوم 30 أفريل 2021 لم
يتطرق البتة إلى معضلة نقل العاملات
في القطاع الفلاحي في تجاهل تام
لهاته المسألة بالرغم ما تكتسيه من
أهمية و أولوية.

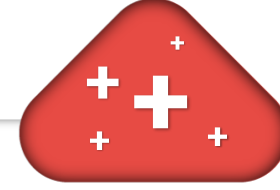


بصفة عامة كانت الأنشطة المتعلقة بالأطفال أكثر فاعلية نظريا مقارنة بالأنشطة المتعلقة بالنساء باعتبار أنها أسفرت عن مجموعة من القرارات. الا ان التساؤل يبقى مطروحا بخصوص التطبيق الفعلي لهذه القرارات خاصة في ظل غياب أي رد من رئاسة الحكومة في هذا الصدد.

الأنشطة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الاعاقة



لم يسفر لقاء رئيس الحكومة
مع ممثلي الجمعية التونسية
للدفاع عن حقوق الأشخاص
ذوي الاعاقة يوم 07 ديسمبر
2021 عن أية قرارات لفائدتهم



قام رئيس الحكومة بمناسبة
الاحتفال بعيد الشغل يوم
01 ماي 2021 بمنح مجموعة
من الحافلات المخصصة
لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة
الى عدد من الجمعيات التي
تعمل في هذا المجال.

التسميات في حكومة هشام المشيشي

في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2020 و ماي 2021 :

تركيبة الحكومة

حكومة 26 جانفي 2021



حكومة 02 سبتمبر 2020



يتعلق هذا المحور بمتابعة مدى ادراج مقاربة النوع الاجتماعي و مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الفصل 46 من الدستور في إطار التسميات في الحكومة و في الخطط الوظيفية التابعة لرئاسة الحكومة.

ما يمكن ملاحظته هو الغياب التام لمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه بالفصل 46 من الدستور خاصة عندما نلاحظ التخلي عن اسناد وزارة سيادية لامرأة. حيث شهدت حكومة السيد الياس الفخفاخ تعيين السيدة ثريا الجريبي وزيرة للعدل وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها، و كان الأخرى بالسيد هشام المشيشي أن يحافظ على هذا المكسب بل و يطره عوض التراجع عنه.



التسميات في الخطط الوظيفية التابعة لرئاسة الحكومة:

يبدو ان مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في مجال التعيينات تخضع هي الأخرى الى معيار المناسبتية، ففي يوم 8 مارس و بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة قام رئيس الحكومة بتعيين السيدة حسناء بن سليمان ناطقة رسمية باسم الحكومة.



و لكن تبقى هاته التعيينات عرضية:



التسميات في الخطط الوظيفية التابعة لرئاسة الحكومة:



تمثيلية النساء

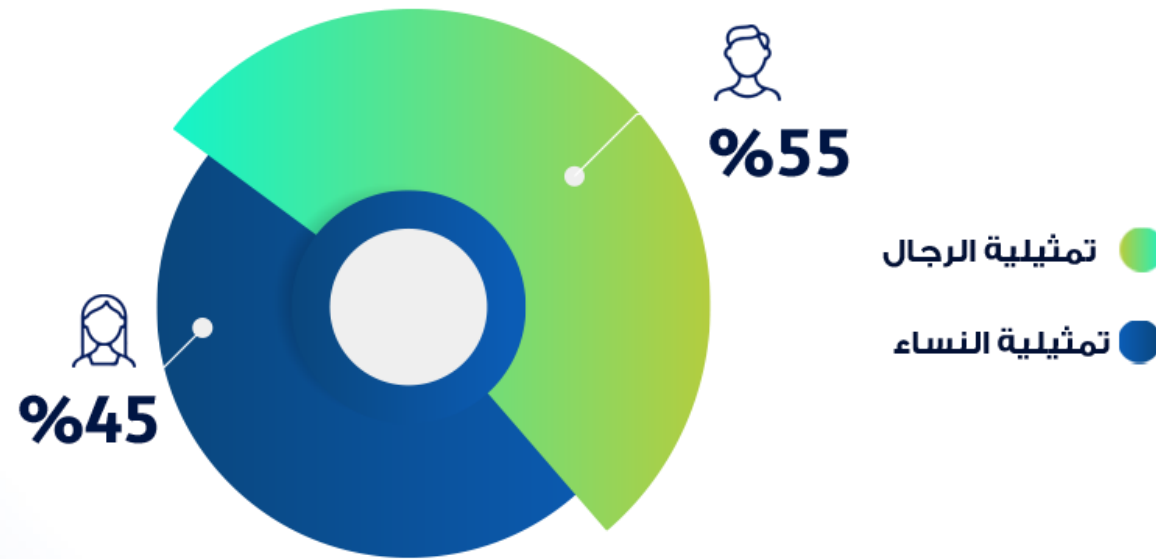
تركيبة ديوان
رئيس الحكومة



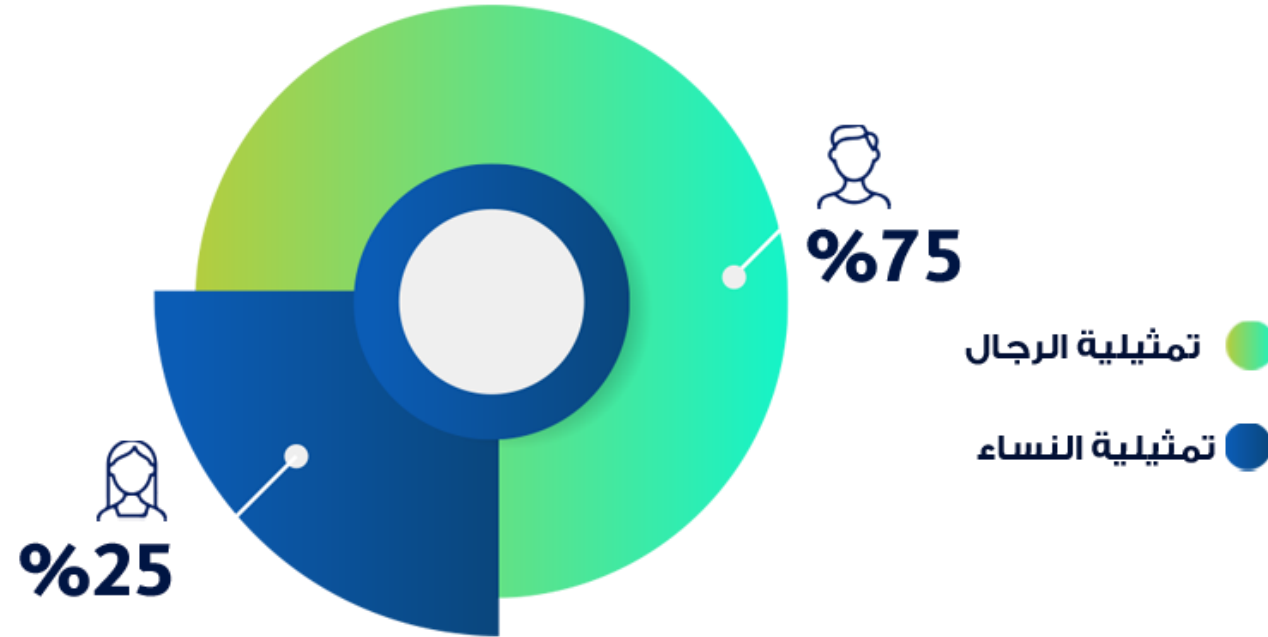
تمثيلية الرجال

التسميات في عدة خطط وظيفية برئاسة الحكومة

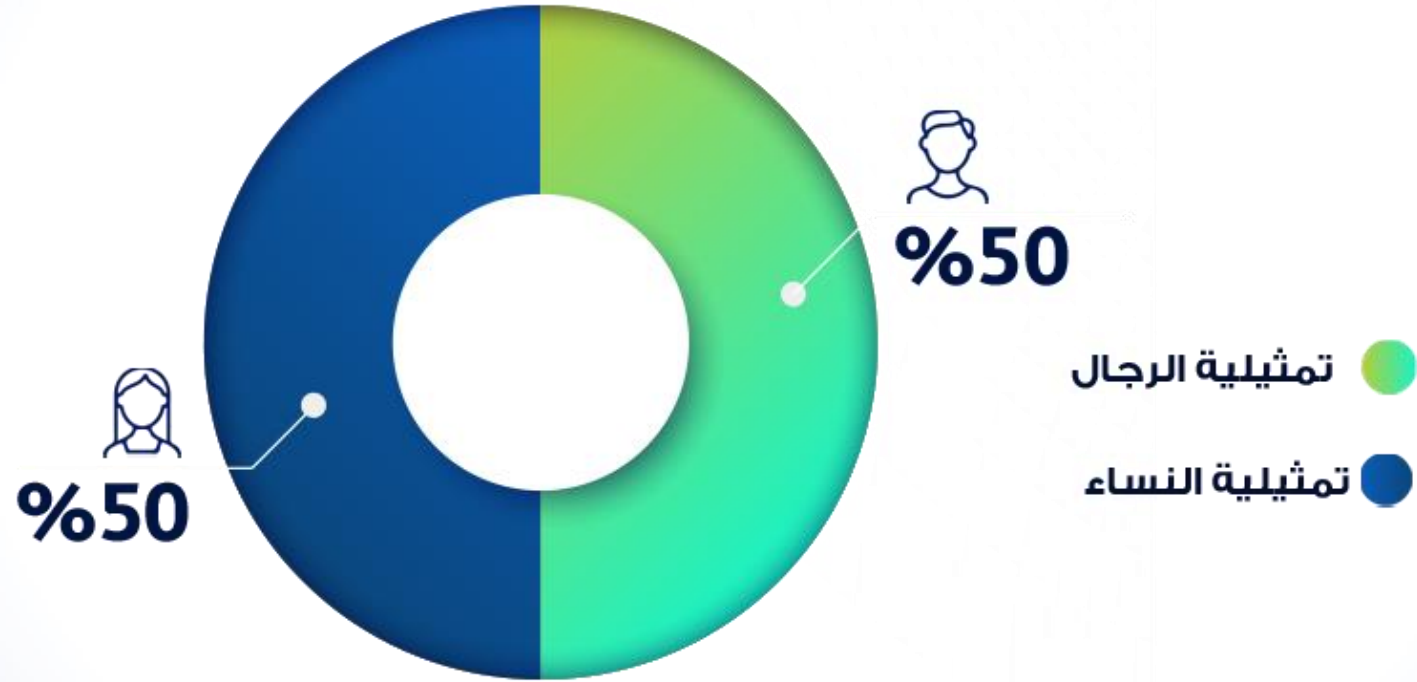
في الفترة الممتدة بين 1 فيفري 2021 و 15 أفريل 2021 :



اللجنة المستقلة لإسناد بطاقة الصحفي المحترف



الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية



المبادرات التشريعية و العمل القانوني المتعلقة بالنوع الاجتماعي

في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2020 و ماي 2021 :

بالرجوع إلى مشاريع القوانين المعروضة من قبل حكومة هشام المشيشي على مجلس نواب الشعب المنشورة على الموقع الرسمي للمجلس إلى حدود تاريخ 22/03/2021 لا نجد أي أثر لأي مشروع قانون له صلة بالنوع الاجتماعي.

كما تجدر الإشارة أن هناك مشروع قانون يتعلق بعطلة الأمومة كان معروضا على المجلس الوزاري إلا أنه لم تقم المصادقة عليه بسبب بعض التحفظات من قبل إتحاد الصناعة و التجارة و تم إرجاع المشروع لإعادة صياغته.



المبادرات التشريعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2020 و ماي 2021 :

من ناحية أخرى، و مثلما هو معتاد، قامت رئاسة الحكومة، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، بالمصادقة على عدة مناشير متعلقة بالاحتياجات الخصوصية للنساء و منها منشور مشترك بين وزارة العدل ووزارة المرأة والأسرة وكبار السن، ويهدف هذا المنشور إلى تيسير الإجراءات لتطبيق الفصل 13 من القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة جميع أنواع العنف ضد المرأة.



مقاربة النوع الاجتماعي في الخطة الاتصالية للمشام المشيشي

في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2020 و ماي 2021 :



لهشام المشيشي أمام مجلس نواب الشعب في 01 سبتمبر 2020 :

على مستوى الشكل :

غياب تام لجندرة الخطاب : استعمال مفردات بصيغة المذكر (المواطنين، التونسي...)

على مستوى المضمون :

الإشارة إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء المتحصلات على شهادات جامعية
الإعلان عن بعض الأهداف ذات الطابع الاجتماعي (الاقتصاد الاجتماعي التضامني) دون
إعتماد مقارنة النوع الاجتماعي.



السيد رئيس الحكومة

- ▶ تطور نسبي على مستوى شكل الخطاب في بقية التدخلات التي قام بها رئيس الحكومة :
- ▶ مساعي لجندرة الخطاب في بعض المناسبات (استثناءات)
- ▶ التوجه بصفة مباشرة نحو فئات معينة حسب السياق : كبار السن / الشباب...
- ▶ يبقى الإشكال قائما عند استعمال مفردات عامة (الشباب) دون الأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الخصوصية للنساء، الرجال، الشباب/الشابات ذوي/ذوات الإعاقة...

الختامة

يمكن القول ختاماً أن إدراج مقاربة النوع الاجتماعي لا يزال بعيداً عن انتظاراتنا سواء من حيث الأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يقوم بها رئيس الحكومة، أو من حيث التعيينات ضمن الحكومة أو حتى على مستوى الاتصال.

و بناءً عليه تكون حصيلة هشام المشيشي المتعلقة بمقياس النوع الاجتماعي **سلبية**، خاصة في ظل غياب أي رد من رئاسة الحكومة حول التقدم المحرز في المشاريع المعلن عنها في هذا السياق.

